

وقد كان في الخارج منصرفاً فيها وكذا التثنية في سائر التثنية وكل واحد منها كما بين
الفعال الثلاث في التثنية أما جرحه أي لم يزد فيه حرف وقدرت مقابلة ما أوزن فيه ان
زيد فيه حرف ثالث أوله أو في وسطه أو في آخره أو في بين الفاء والعين كما فعل أو بين
العين واللام وما زاد في آخره اتخاف لانه الأولى والثانية والحرف الثالث ما حرف
واحد أو اثنين أو ثلثة في سائر أشد هذه لا يتبع عن ترتيب ان شاء الله تعالى وكل واحد منها
أي من الأقسام الأربعة أما ما لم يكن في مقابلة أصول هذه الأفعال الأربعة
حرف من حروف العلة والمهزة والتضعيف أو غيرهما لم يكن في أصلها ذلك
فما قلت ضدت الأثنين في الأربعة يلفظ ثمانية مثال الثلاث في المراد السالم كرم منبه
أكرم ومثال التثنية في الأربعة حرج منبه وتخرج ومثال التثنية في الجرح غير ذلك
منبه أو عد ومثال الرباعي في الأربعة حرج منبه أو وس ولفظ أو ينقص
بالسالم أي الذي سمت أي حروفه في حروف ذلك السالم الأصلية صفة
لحروفه من غير حروفها فاعلمت أن حروفه لم تكن أصلية بل هي الحروف
الزائدة لا تخرج الفعل عن السلامة فيكون قائلاً وأكرم وفتح سالم الزيادة الألف و
المهزة والتضعيف فان قلت انما قلت ولم يقل حجت منبه ان معناه قلنا الكلام
ذو لسان السالم معترفه المصنوع الصحيح ما ليس احد اصولة حروفه ولا وكان فيه
المهزة والتضعيف فيكون بينهما عجم وخصص مطلقاً في السالم صريحاً من غير حروفه فان
قلت انما قال ولفظ بالسالم باستناد الفعل الى الرباب من الفاء والفتحة والسالم قلنا
الاستناد الى الاضداد الواقوف مفهوم السالمين التثنيين والفتحة بين لان السالم
عند التثنيين افعال التثنية في عين ما ليس في آخره علة سوا كان في آخره الفاء أو
فيكون نمر السالم عند اللفظ التثنيين ويرى في السالم عند ما ياء غيرها لم عند التثنيين
والسالم عند التثنيين والسالم عند التثنيين غير السالم عند التثنيين التي يقال ذلك

الحروف

الحروف الاصلية بانفاد أي بغير الفعل والعين أي بغير الفعل واللام أي بغير الفعل
المراد بالمقابلة الموازنة بينهما يقال حروف الحروف حروف الحروف المراد ان تقابل الحرف
في نفس اللفظ في فعله وصار جبهة في اللفظ والى اصله انما اذا اردت ان تعرف السالم
عن غيره فالظن ان في ان تقابل ذلك يفعل فان وجدت في حروفه لا صلته عرفاً من
حروف العلة والمهزة والتضعيف فالحكم عليه بان غير السالم وان تجد فيه شيئاً منها فالحكم عليه
بان سالم وانما قال بالفاء والعين واللام لانها في الصاد والياء لسبب الاختصاص فعد بالظن ان
وذلك لانه لا يزدن ميزان يتبين به الزيادة في الاصل في ضعه في اللفظ لانه لا يزدن
الأفعال من حيث يصح استعمالها في كلف الضرب وفعل الضمير قال الله تعالى والذين هم للزكوة
فاعلون مقام من كرمهم ليس المراد من قولنا يتبين به الزيادة عن الاصل ان معرفة الزيادة
للاصل هو قوة على المقابلة بالفاء والعين واللام لان مقابلة الاصل بالفاء والعين
واللام هو موقف على معرفة الاصل للتحالفة على توقف معرفة الاصل عليه بلزم الدعوى
بل المراد منه انه اذا علم الاصل والفتحة والياء بطريق من الكثرة وكما انقل مثله الحرف الاصل
حاشياً في جميع تصاريف الكلمة لفظاً كقوله حروف ضرب او تقدير كقولنا قلت
والزائد ما سقط في بعضه كما هو معمول في سقط في حروفه اذ اوزن اللفظ انما
كأن في مقابلة الفاء والعين واللام فهو اصله في السالم ثلاث فهو زائد فان قلت انما قال
نقلنا كرمه حروفه وهو الفاء والعين واللام ولم يقل التي مقابلة بفعل قلنا اذ لو قال
كذلك لعمد اختصاصه من انما في قوله كرمه الفاء والعين واللام مقابلة مثل علم وحسن فان قلت
انما يكون المراد ثلاثاً ودرابعا او حاشياً قلنا انه لو كان يلحقها حاشياً كما بين وزن الثلاث في
الابجد حروفها وحروفها كثر والزيادة عندهم اسمها من الحروف من حروف العلة وهي الزيادة
والياء والالف انما نسبت بها لكونها الفاعل معتلها سببها وهي متعلقة بقوله سالت وقوله
والمهزة والتضعيف مجردان عن غيرها معطولة فانما حروفه من حروف العلة وانما الحرف